

وإذ تلاحظ أن موارد إفريقيا لا تكفي لمكافحة غزو الجراد ، الذي تلزم مواجهته بتضارف المجهود على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ،

وإذ تسلم بجهود البلدان الإفريقية والمنظمات الوطنية والدولية و المجتمع المانحين الدولي الرامية إلى دعم مكافحة الجراد والجنادب ، ولاسيما النظام العالمي للمعلومات والتحذير المبكر في مجال الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبدوره في تحديد هذه الكارثة المحتملة .

١ - تعرب عن تقديرها للبلدان المانحة ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المختصة لما تبذله من جهود لا حسواء هذا الغزو :

٢ - تحيث منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تعزيز ما لديها من آليات التنسيق ودعمها التقني والتيفيدي الميداني لمكافحة الجراد والجنادب :

٣ - تؤيد وتشجع استمرار التعاون بين المنظمات المحلية والإقليمية والعالمية وبين المانحين في حملة مكافحة الخطير الحالي الذي يهدد الزراعة بسبب الجراد والجنادب ، بما في ذلك تبادل ونشر المعلومات المتعلقة بالآفات والمحشرات :

٤ - تشجع مجتمع المانحين على مواصلة حشد موارده لدعم البلدان المتضررة ومكافحة الجراد والجنادب :

٥ - تشجع أيضاً البلدان المتضررة على مواصلة العمل لتأمين إتاحة موارد كافية لمكافحة هذه الأزمات المتكررة ، لاسيما عن طريق تعزيز أجهزتها الوطنية المخصصة لحماية النباتات :

٦ - تحيث جميع الأطراف المعنية على إنشاء نظم للتحذير المبكر وتعزيزها فيما يتعلق بالبلدان المتضررة ، وعلى تنسيق جهودها في هذا السياق :

٧ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بالسماور مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، باتخاذ إجراءات حفازة من خلال إثارة وعي المجتمع العالمي فيما يتصل بهذه الحالة المطروحة على كارثة محتملة :

٨ - تدعى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧ تقريراً مسكملاً عن غزو الجراد والجنادب .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

(ج) أن يضع في الاعتبار دور ومسؤوليات المنظمات والمؤسسات والمحاكم الدولية والإقليمية الفائمة .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦

١٨٥/٤١ - مكافحة غزو الجراد والجنادب لإفريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها د ١ - ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران / يونيو ١٩٨٦ بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي لاحظت فيه ، من بين جملة أمور ، أهمية زيادة إنتاج الأغذية لتلبية احتياجات إفريقيا ، وقرارها ٢٩/٤١ المؤرخ في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ بشأن حالة الطوارئ في إفريقيا ،

وإذ تشير أيضاً إلى الكوارث التي وقعت في إفريقيا نتيجة الجفاف في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، وإدراكاً منها للجهود المباركة لمكافحة الآثار الضارة للمجاعة الناجمة عن ذلك ،

وإذ تحيط على بالقرار رقم ١٠٧٢ (د - ٤٤) الذي اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الرابعة والأربعين المقود في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٦^(٣١) ،

وإذ تشير جزعاًها الآثار الدمرة الفاسية التي يسببها غزو الجراد والجنادب الذي يحتاج العديد من البلدان الإفريقية في الوقت الحالي ، وإمكان انتشار هذا الغزو داخل إفريقيا وخارجها ، وإذ يساورها القلق إزاء العواقب الاقتصادية والاجتماعية ، بما فيها انخفاض الإنتاج الزراعي الذي قد يستمر سنوات عديدة . وما يترتب على ذلك من شردة السكان المتضررين وكذلك ، بصفة خاصة ، الآثار المختلفة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل .

وإذ تدرك المشكلة الكامنة المنسنة في بلايين من المحشرات قادرة على التهام ما قد يبلغ ٨٠ ٠٠٠ طن متري من محاصيل الحبوب كل يوم ، بالنسبة لكل سرب من الأسراب ، وعلى الهرجة لمسافات هائلة بعيداً عن نقطة المنشأ ، مما يحرم الملايين من المنتجين ، والمستهلكين في النهاية ، من الإنتاج الزراعي ،